

## الملاحح اللسانية في كتاب "الضروري في صناعة النحو" لابن رشد

### Linguistic Features in Ibn Rushd's Book "The Essential in The Creation of Syntax"

د. جيلالي فاسي

جامعة بومرداس - الجزائر

[d.faci@univ-boumerdes.dz](mailto:d.faci@univ-boumerdes.dz)

تاريخ النشر: 2022/01/31

تاريخ القبول: 2021/09/16

تاريخ الإرسال: 2021/05/30

#### المخلص:

تهتم هذه الدراسة بإبراز الملاحح اللسانية التي يمكن استنتاجها من خلال كتاب "الضروري في صناعة النحو" لفيلسوف قرطبة ابن رشد الحفيد، فلقد امتاز الطرح المتضمن في هذا الكتاب برؤية لسانية حصرية تتقاطع مع ما استقر في الدرس اللساني الحديث.

وليس الغرض من الدراسة التأكيد على أن اللسانيين المحدثين قد أفادوا من ابن رشد وأخذوا عنه بعض ما ورد عنده، فهذا وإن كان واردا بالنظر إلى الانتشار المبكر لكتبه في أنحاء أوروبا- يحتاج إلى دراسة أخرى تكون قائمة على الدليل العلمي. ولكننا نستأنس بمعرفة الأسس الفكرية للسانيات الحديثة إذ ترجع في كثير منها إلى الفلسفة اليونانية، وهي المنهل الذي استقى منه ابن رشد قبل اللسانيين الغربيين. وإنما غرض الدراسة هو الإجابة عن التساؤل حول ما مدى ظهور الملاحح اللسانية في مشروع ابن رشد من خلال كتابه الضروري في صناعة النحو؟

إن هدف ابن رشد هو الدعوة إلى إحداث إصلاح في منهجية تعليم مبادئ النحو تكون قائمة على التيسير وتقديم الكليات على الجزئيات وفق طريقة علمية يسميها المجرى الصناعي، مع الاهتمام بالقوانين الكلية التي تكون مشتركة بين جميع الأسنة، مستعينا في ذلك بالقواعد المنطقية التي تضبط التفكير دون المساس ببنية النحو العربي التي أسسها الخليل وسيبويه، مع الاهتمام بالمصطلح العلمي والاجتهاد فيه بما يخدم الغرض المنشود.

#### الكلمات المفتاحية:

الصناعة، تعليمية النحو، البنية، تعليم العربية لغير الناطقين بها، المنطق.

**Abstract:**

This study aims to highlight the linguistic characteristics that can be deduced from the book "The Necessary in Grammar" by the philosopher Ibn Rochd. The proposition put forwards in this book is distinguished by a careful linguistic vision that intersects with that of modern linguistics. Ibn Rochd's goal is to call for a reform of the methodology of teaching grammar principles based on the facilitation and introduction of faculties to parts according to a scientific method called the industrial course. The purpose of the study is not to confirm that modern linguists have benefited from Ibn Rochd and taken away some of what has been told of him.

This - although it is possible given the early dissemination of his books across Europe - requires another evidence-based study. Thus, the aim of the study is rather to answer the question of to what extent of did the linguistic traits emerge in Ibn Rochd's project through his book " The Necessary in Grammar "?

**Keywords:**

industry, grammar didactics, structure, teaching Arabic to non-native speakers, logic, facilitation.

**1. مقدمة:**

شهدت بلاد الأندلس حركة فكرية وثورة علمية في ميادين كثيرة كالهندسة المعمارية والمدنية والزراعة والفلك والطب والفلسفة والعلوم اللغوية، واجتهد كثيرٌ من علمائها في إحداث التنوع والاستقلال الفكري بنزعة ذات طابع حاجي تناقش كل وافدٍ من الشرق العربي، وترفض التسليم له دون عرضه على العقل الناقد وتميز غثه من سمينه. وأوضحُ مثال على ذلك موقف ابن مضاء (ت592هـ) الرفض لما استقر من بعض أسس النظرية النحوية العربية، فدعا إلى إسقاط كل ما لا يفيد نطقاً متأثراً بالمنهج الظاهري الذي عرف رواجاً كبيراً في تلك الديار، وحجته في ذلك الدعوة إلى تيسير النحو على المتعلمين. لكننا نرى أحد معاصريه يوافقه في تلك الدعوة ويخالفه الرؤية، إنه ابن رشد الحفيد (ت595هـ) الذي لم يرض لنفسه سلوك المنهج الظاهري واختار أن يُولِّيَ شطر الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، مع المحافظة على بنية النحو التي تأسست عند الخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ)، ثم الشروع في عملية الإصلاح للمشكلات النحوية التي سببت صعوبات في التلقي.

## 2. بداية الاحتكاك بين النحو العربي والمنطق الأرسطي:

يتجه التحقيق العلمي إلى التأكيد على أصالة النحو العربي، فلم تعد قصة احتكاك الخليل بن أحمد بخنين بن إسحاق (ت298هـ) قائمة في ميدان البحث العلمي لظهور ضعفها، ذلك لأن رواية ابن جُلجل الأندلسي (ت384هـ) التي اعتمد عليها بعض الباحثين العرب وكثيراً من المستشرقين فيها من الأوهام ما لا يخفى على ذي عقل حصيف، فلقد أورد في ترجمته لحنين بن إسحاق أنه انتقل إلى أرض فارس، وأن الخليل كان هناك فلزمه حنين حتى برع في لسان العرب<sup>1</sup>، وهذا وهمٌ منه لأن حنينا ولد سنة 194هـ، فكيف يلتقي مع الخليل أو سيبويه وقد مات الأول سنة 175هـ على الأكثر، ومات الثاني سنة 180هـ؟ والكتاب الذي يُعزى إلى حنين أنه ألفه في أحكام الإعراب على مذاهب اليونانيين لم يكن موجودا في زمان الخليل وسيبويه، ولم يذكره أيُّ نحويٍّ عربيٍّ ممن عاصر حنينا أو ممن جاء بعده<sup>2</sup>، حتى أولئك الذين تأثروا بالمنطق مثل ابن رشد لم يُوردوا له ذكرا فيما كتبه في ميدان النحو، بل إن ابن رشد لم يتعرض لمسألة تأثر نحو الخليل وسيبويه بفكر اليونان وهو المطلع أشدَّ الاطلاع على منطق أرسطو (ت322ق.م) على الرغم من وجود المقتضي وانتفاء المانع، فاتضح أن الاحتكاك قد تأخر لما بعد عصر هذين الرجلين.

وإذا شئنا أن نستقصي تاريخ بداية هذا الاحتكاك فإننا نجد ابن الأنباري (ت577هـ) يؤكد على أن الرماني (ت384هـ) هو أول من مزج النحو بالمنطق حتى قال عنه أبو علي الفارسي (ت377هـ): "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"<sup>3</sup>. ومع ذلك فإن معرفة الرماني بالمنطق ضئيلة، والدليل أنه استعمل مصطلحات قليلة كالموضوع والمحمول، والصدق والكذب. لكن شيخه ابن السراج (ت316هـ) أكثر منه وابتعد عن منهج سيبويه حين صنف كتابه في أصول النحو، فقد انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل أصنافه بالتقسيم على لفظ المناطقة، أما المعنى فكله من الكتاب<sup>4</sup>. وأكثر منه أيضا ابن كيسان (ت299هـ) من قبل، وكذلك فعل الفارابي (ت339هـ) وغيرهما.

وبهذا يكون النحو العربي قد سلك مسلكاً مُعاكساً تماماً لمسلك اللسانيات الحديثة التي بدأت باختلاطها بالفلسفة ثم خلصت إلى دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها.

### 3. منهج ابن رشد في كتابه الضروري في صناعة النحو:

النحو في نظر ابن رشد صناعة، وأقدم من اعتبره صناعة من الصناعات هم الرواقيون، وأما أقدم إشارة عربية إلى اعتبار النحو صناعة فكانت عند الرماني في شرحه على كتاب سيبويه<sup>5</sup>. وفي الوقت الذي كان ابن مضاء يُرافع لإلغاء نظرية العامل، كان معاصره ابن رشد يتجه إلى تأسيس منهج يسعى إلى تدليل صعوبة تلقي النحو. إن هدف ابن رشد لم يكن مراجعة مسائل النحو وأبوابه وحذف ما يمكن حذفه بغرض التيسير على متلقيه، بل هدفه هو إعادة النظر في صياغة تلك المسائل بطريقة علمية تزيل عنه مواطن الاستغلاق والغموض، وهذه هي الصناعة النحوية القائمة على القسمة الصحيحة التي لا يعرض لها تداخل. وقد بنى منهجه الصناعي على ملاحظات علمية رآها في منهج النحويين نجملها فيما يلي<sup>6</sup>:

#### 1.3 المبالغة في التفریع والتعلیل:

انتقد ابن رشد مبالغة النحاة -خاصة المتأخرين منهم- في التفریعات والتعليلات والتكلف في إعطاء أسباب الكليات مما لا يحتمله النحو، بل إن ذلك من أسباب الهجوم على النحاة مثلما فعل ابن مضاء.

#### 2.3 التقصير المنهجي:

التقصير الحاصل من قبلهم -في نظر ابن رشد- متعدد، ويمكن إرجاعه إلى الجوانب التالية:

- عدم اتباع منهج دقيق يقوم على حصر قوانين الإعراب.
- الاكتفاء ببيان النوع الإعرابي وحكمه دون بيان الحكمة في اختصاص كل نوع بحكمه.
- حصول التداخل في تقسيماتهم وابتعادهم عن القسمة الحاصرة.

### 3.3 مخالفة الأصول المنهجية:

لاحظ ابن رشد على بعض النحويين توظيفهم غير الصحيح للأصول، كاستخدام القياس في غير موضعه ورد السماع به أحيانا.

### 4.3 انعدام الدقة في التنظيم:

وجد -أثناء النظر في كتب النحو- أنها تفرق بين ما يجب أن يُجمع من المسائل، وتجمع بين ما يجب أن يفرق كجمعهم بين علم التركيب والمعربات.

### 5.3 صعوبة المأخذ:

يشفق ابن رشد على المتعلمين المبتدئين من تكليفهم بحفظ المنظومات الطويلة، وهي عسيرة لكثرة ما تضمنته من قوانين وتفريعات يصعب على الناشئة استحضارها. فكان لزاما عليه أن يضع مصنفا يخلو من الصعوبات ويفي بالعرض.

انطلاقا من تلك الملاحظات الخمس، أسس ابن رشد منهجه الذي يراه بديلا لكل ما هو موجود في زمانه في مجال الصناعة النحوية، وصرّح بأن ما قام به لم يُسلك من قبل<sup>7</sup>، وفضّل الانطلاق من الفكر الأرسطي بإسقاط ما يُعرف بالرؤوس الثمانية التي تحدد مقدمات كل علم ومناهجه، وهي: بيان الغرض، والفائدة، والأقسام، وطريقة العرض، والمرتبة من سائر العلوم، والعلاقة بالعلوم الأخرى، والسمة أو العنوان، والواضع. ثم لا ينسى في خاتمة الكتاب أن ينبه إلى أمر مهم يرفع به الجهل الذي قد يصيب أذهان بعض الناس حين يظنون أنه خلط النحو بالمنطق، وهو في الواقع يؤكد على ضرورة التمييز بينهما باعتبارهما علمين مستقلين، وبين الطريقة المنطقية في عرض علم النحو وإخراج مسائله في هيئة صناعية تجعله أسهل تعليما وأشدّ تحصيلا، يقول في ذلك: "وربما قالوا خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعي"<sup>8</sup>.

بعد ذلك، يشير إلى أن قصده هو إعطاء أمر كلي يصل به المتعلم إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة، وهذا الأمر الكلي هو القوانين الجامعة التي ستمثل المنهج العام في التأليف. أما الجزئيات فتؤجل إلى مرحلة علمية أعلى تأتي بعد التمكن من الكليات، وبهذا يبقى ابن رشد وفتياً لمنهجه العام في التأليف مثلما فعل في كتابه الفقهي "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" وكذلك في كتبه الأخرى مثل "الضروري في أصول الفقه"، فهو يعتمد الضروري من المسائل دون التطرق إلى الفروع والجزئيات.

#### 4. الملمح البنوي:

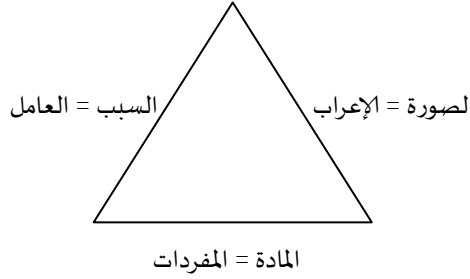
يرتكز مفهوم البنوية في الدرس اللساني الحديث على الأدوات الإجرائية التي يستعان بها لمعرفة قوانين البناء الكلي للظواهر الطبيعية ومنها الظواهر اللغوية، وينظر البنويون إلى اللغة على أنها نظام يتحقق في مجموعة من العلاقات والقوانين تحكم مجموعة من العناصر (الوحدات) المنتظمة في تناسق<sup>9</sup>.

ولكي يوضح ابن رشد غرضه من تأليف الكتاب يسلك منهاجاً فيه كثيرٌ من الملامح البنوية فيقول: "أما غرضُ هذه الصناعة فهو معرفة أشكال الألفاظ التي ينطق بها المفردة والمركبة، أعني في بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزائدة على بنيتها المتبدلة بحسب تبدل المعاني وغير المتبدلة"<sup>10</sup>. ويمكن أن نسجل هنا ملاحظتين سريعتين هما:

- التركيز على بنية اللغة وأشكال الألفاظ وصورها،

- الاهتمام بالمنطوق واعتباره أساس التحليل.

ويفرق بعد ذلك بين ثلاث جهات هي المادة والصورة والسبب، حيث تشكل الجملة ومفرداتها المادة، ويشكل الإعراب صورة المادة، أما العامل فهو بمنزلة السبب المقتضي لوجود تلك الصورة في المادة<sup>11</sup>، ويتضح ذلك وفق الشكل التالي:



### الشكل رقم (01): مخطط توضيحي للجهات الثلاث للألفاظ

إن المادة هي التي تشكل الصيغ في البنية الإفرادية وفي البنية التركيبية على سواء، فهي في البنية الإفرادية مثلا ما كان في السوابق، ومنها أُل التعريف وهمزتا الوصل والقطع، أو في اللواحق كالتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنسبة، أو في الأحشاء كالتصغير. وأما في التركيب فمثل ما يلحقها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان كالجمل الشرطية التي تتركب من جملتين. وأما الإعراب والبناء فمن خلالهما تظهر صورة المادة، ولما كان الغرض هو البحث عن القوانين الكلية فإن إعطاء السبب من شأنه أن يساعد على ضبط المسائل بتلك القوانين، فإذا قلنا إن صورة الفاعل أن يكون مرفوعا، واستخلصنا -تبعاً لذلك- قانونا كليا يجعل من كل اسم وقع فاعلا أن يكون حقه الرفع، فإن ذلك يتطلب منا البحث عن السبب المفضي إلى ذلك. وهكذا نجد ابن رشد يدافع عن نظرية العامل بطريقته الصناعية التي تحترم المنهج العلمي القائم على مبدأ السببية. ونحن إذ نتابع ابن رشد في منهجه نستذكر ما استند إليه دي سوسير (ت1913م) ومن تبعه من البنيويين من مفاهيم المنطق الأرسطي وتقسيم كل محسوس إلى صورة ومادة، وهو ما نراه مثلا من الفصل الصارم عندهم بين اللغة والكلام وتحديد اللغة على أنها نظام وصورة، أما الكلام فهو الجانب المادي لذلك النظام. فهذا المنهج معروف عند ابن رشد، ولذلك يقول: "ولما كان كل موجود مركبا من مادة وصورة، فالمعرفة التامة به أنها تكون بمعرفة صورته ومادته والسبب الموجب لكون الصورة في المادة"<sup>12</sup>.

## 5. تعليمية النحو:

اتضح مما سبق أن ابن رشد يسعى من وراء منهجه الصناعي إلى تذليل صعوبة تلقي النحو، بل إن شكوى المتلقين لهذا العلم من صعوبة مادته وطريقة عرضها هي التي دفعته إلى وضع الكتاب، فيشير إلى أن القوانين التي أوردها فيه تحصر جميع الكليات النحوية، والوقوف عليها من أنفع الوسائل التي تعين الولدان على استيفاء الجزئيات التي لم تُذكر، ثم يقترح طريقة لتسهيل التحصيل العلمي في زمنٍ يسيرٍ تقوم على المراحل التالية<sup>13</sup>:

- حفظ القوانين الواردة في الكتاب،
- فهم أسباب تلك القوانين،
- تفصيل القوانين وتحليلها لاستيفاء الجزئيات المنحصرة فيها.

ولا ينسى - وهو يعرض طريقته- أن يعيب منهج النحويين وشغَبهم بالقوانين التي يتكلفون وضعها وأخذ الولدان بحفظها من المتون والمنظومات، كأنه بذلك يرفض أسلوب التلقين التقليدي السائد في مراكز التعليم، ويقترح أسلوباً آخر قائماً على مشاركة المتعلمين في عملية التعليم والتعلم من خلال ما يقومون به من فهم الأسباب وتفصيل القوانين وتحليلها.

وهكذا يسلك ابن رشد مسلكاً تربوياً في تأجيله لتعليم الجزئيات من أجل التركيز في البداية على تعليم الكليات لأنها نافعة للمتذكر والمبتدئ معاً.

ثم يضمُّ إلى ذلك غرضاً مُهمّاً يتمثل في تعليم العربية لغير الناطقين بها، ولعله وجد في بلاد الأندلس من يسعى حثيثاً إلى تلقي مبادئ اللغة العربية وقواعدها للاطلاع عليها، فقد كانت قبلة الأوروبيين لتلقي العلوم والمعارف في ميادين مختلفة. يقول ابن رشد: "الغرضُ في هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي"<sup>14</sup>. وتلك طريقة عملية جداً، ومنفعتها بينةٌ بنفسها، وهي فهم كتاب الله تعالى، وفهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفهم جميع العلوم المصنفة بتلك اللغة، وعمل الخطب والأشعار<sup>15</sup>.



## 6. تأسيس قوانين كلية للغات:

شهدت حضارة الأندلس حركة نشطة في مجال الثقافة والعلوم، وشهدت -بسبب ذلك- احتكاكا قويا بين اللغات. لقد كانت العربية لغةً تلقي العلوم من فلسفة وغيرها، ومثلما كان الإقبال عليها من قبل الأجناس غير العربية كثيفا، عرفت اللغة اللاتينية كذلك إقبالا كبيرا فأصبحت متداولة بكثرة في ذلك العصر، يشهد لذلك كثرة العبارات الواردة باليونانية في مؤلفات علماء الأندلس كما هو الشأن عند ابن حزم (ت456هـ) مثلا في كتابه "التقريب لحد المنطق" إذ نجد فيه عبارات توحى باطلاعه على اليونانية مثل قوله: "واعلم أن اللغة العربية لم تكن العبارة فيها بأكثر مما ترى. على أن السؤال بـ"ما" والسؤال بـ"أي" قد يستويان في اللغة العربية وينوب كل واحد من هذين اللفظين عن صاحبه ويقعان بمعنى واحد، ومن أحكم اللغة اللطينية عرف الفرق بين المعنيين اللذين قصدنا في الاستفهام"<sup>16</sup>، وكقوله في موضع آخر: "كتاب الأخبار، وهو الأسماء المجموعة إلى غيرها، وتسمى المركبة، وهو المسمى في اللغة اليونانية باري أرمنياس"<sup>17</sup>، فهذه النصوص -وغيرها كثير- تدل بشكل واضح على اطلاع صاحبها على اللغة اللاتينية (اللطينية) كما ورد في النص الأول، وعلى اللغة اليونانية مثلما هو واردٌ في النص الثاني.

وكذلك كان ابن رشد مُطَّلعا على اللاتينية، ويبقى التساؤل حول اطلاعه على اليونانية بسبب كثرة نظره في كتب أرسطو وغيره<sup>18</sup>.

هذا الاطلاع المتنوع للغات هيا له التفكير في قوانين كلية تشترك فيها جميع الألسنة، ولعلنا نستحضر هنا جهود بعض اللسانيين في العصر الحديث كالفرنسي أندري مارتيني (ت1999م) الذي أسس مبدأ التقطيع المزدوج (La double articulation) الذي ينطبق في نظره على جميع اللغات الطبيعية، وكالأمريكي نعوم تشومسكي الذي سعى إلى الكشف عن القواعد العامة والقوانين الكلية التي ينتجها الدماغ البشري ويشترك فيها الناس جميعا.

يقول ابن رشد: "رأينا أن نقدم أولاً من أمر الألفاظ المفردة ما الاهتمام بمعرفته مُساوٍ للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهي كالأمر الضرورية في كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الألسنة"<sup>19</sup>، ولقد تكررت في مواضع كثيرة عبارات تُوحى بفكرة النحو الكلي نذكر منها على سبيل التمثيل:

- في كل لسان وعند كل أمة (ص103)
- هي كالمشتركة لجميع الأمم (ص124)
- وهو شيء مشترك بجميع الألسنة (ص144)
- ولذلك كان الإعراب عاما لجميع الألسنة (ص145)

ويبدو أنه سار على منهج الفارابي الذي سبقه إلى التنبيه على مسألة الاشتراك الحاصل بين اللغات في كتابه "إحصاء العلوم" حين يقول: "إن الألفاظ الدالة في لسان كل أمة ضربان: مفردة ومركبة"<sup>20</sup>، ويقول أيضاً: "وعلم اللسان عند كل أمة ينقسم سبعة أجزاء عظمى"<sup>21</sup>، ولا يخفى أن هذا الاشتراك الحاصل بين اللغات يتمثل في جملة المبادئ التي تشكل لدى الإنسان ملكةً عقليةً تُروده بالقدرة على اكتساب لغة واحدة أو لغات متعددة، بينما تبقى تلك اللغات تتميز فيما بينها بمجموعة من الضوابط تجعل كل لغة مستقلة عن الأخرى في نظامها العام وتراكيبها المتنوعة، وذلك ما يضمن لكل لغة خصوصيتها.

## 7. المصطلح النحوي:

العناية بالمصطلح من صميم الدرس اللساني، ولقد تميز ابن رشد بتلك العناية بدءاً من العنوان الذي أورد فيه مصطلحين هما "الضروري" و"الصناعة"، فهو يشير بمصطلح الضروري إلى أن محتوى الكتاب كافٍ للمتعلم لأن النحو ليس مطلوباً لذاته، وإنما هو من علوم الآلة التي يُستعان بها على تعلم علوم وفنون أخرى. وأما مصطلح الصناعة فسبق الحديث عنه أثناء بسط المنهج المعتمد في التأليف. وفيما يلي وقفاتٌ على نماذج من عنايته بالمصطلح:

## 1.7 بين الحد والرسم والخواص والقسمة:

يشرح ابن رشد الفرق بين التعريف بالحد والتعريف بالرسم، فالتعريف -الذي هو قولٌ مركبٌ تكون دلالاته مساوية لدلالة اسم الشيء المعرّف- إن كان مؤلفاً من صفات تدل على نفس الشيء فهو الحد، وإن كان مؤلفاً من صفات زائدة على نفس الشيء فهو الرسم. وبناءً على هذا يعرف الاسم والفعل والحرف تعريفاً حدّياً، ثم يذكر بعد ذلك خواص كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة كما هو مبين في الجدول التالي<sup>22</sup>:

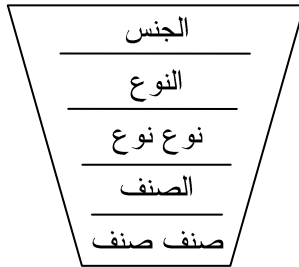
الاسم	حدّه		أقسام الكلم
	معنوية	خواصّه	
الاسم	لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان مُحصّل	خواصّه	أقسام الكلم
	يكون خبراً ومخبراً عنه	لفظية	
الفعل	لفظ يدل على معنى مقترن بزمان مُحصّل	خواصّه	
	يكون خبراً لا مخبراً عنه	لفظية	
الحرف	لا يلحقه تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذي يلحق الأسماء	خواصّه	
	لفظ يدل على معنى في غيره من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه	حدّه	
	/	معنوية	
	/	لفظية	

الشكل رقم (02): جدول أقسام الكلم الثلاثة وبيان حدّها وخواصّها

يمكننا التعليق على هذا المسلك بإيداء بعض الملاحظات نجملها في ما يلي:

- الفصل بين التعريف بالحد وبين ذكر الخواص المعنوية واللفظية هي طريقة المناطقة الذين يعتمدون التعريف بالرسم، فيذكرون الجنس والخاصة للصعوبة الحاصلة أحياناً في التعريف بالحد.
- الخواص غير الحدود: فخاصة الشيء ما لا يوجد دون الشيء، وقد يوجد الشيء دونه، مثل "أل" فإنها لا توجد دون الاسم، والاسم يوجد دونها.

- التعريف بالحد يعتمد على الجانب الوظيفي، وفي التعريف بالرسم نرى الاعتماد في ذكر الخواص اللفظية على الجانب البنوي الشكلي، بينما يعود الاعتماد مرة أخرى في ذكر الخواص المعنوية إلى الجانب الوظيفي.
- الاستعانة في تعريفه للفعل بالعلامة العدمية (Le morphème zéro) كقوله إنه لا يلحقه تنوين ولا تعريف.
- عرّف ابن رشد الحرف بأنه لفظ يدل على معنى في غيره، ثم اقترح أن يُزاد فيه: "من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه"، وسبب هذه الزيادة هو إبعاد الضمائر وحروف الاستفهام والأسماء الموصولة من التعريف.
- اكتفى في تعريف الحرف بالحد دون ذكر خواصه اللفظية والمعنوية مخالفاً طريقته في تعريف الاسم والفعل.
- استخدم أسلوباً آخر في التعريف هو التعريف بالقسمة على طريقة أفلاطون (ت374ق.م)، كتقسيمه للأسماء إلى مظهرة ومضمرة ومبهما وموصولة، والمضمرة تنقسم بدورها إلى قسمين: اسم يدل على شخص كزيد وعمرو، واسم يدل على صفة في ذلك الشخص كالبياض والسواد. ونشير إلى أنه لا علاقة لهذه القسمة بما هو معروف عند النحاة -من بعد سيبويه- بقسمة التركيب التي تقع في كل مستوى من مستويات اللغة<sup>23</sup>، وإنما الغرض منها حصر العناصر التي تندرج تحت الجنس الواحد إلى أنواع، وتحت كل نوع عنصر أدنى منه يطلق عليه نوع نوع، ثم الصنف، ثم صنف صنف كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (03): مخطط توضيحي للتعريف بالقسمة

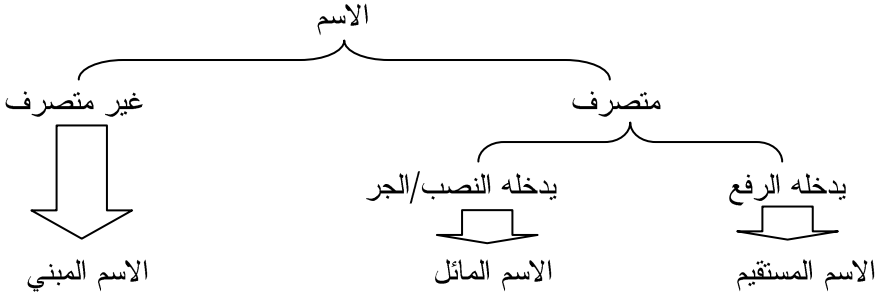
## 2.7 الصناعة النحوية:

أطلق ابن رشد مصطلح صناعة النحو على علم النحو وعلم الصرف معا، وجعل هذه الصناعة ثلاثة أقسام: القسم الأول يكون في أشكال الألفاظ المفردة، وهو علم المفردات. والقسم الثاني في أشكال الألفاظ المركبة - أي علم التراكيب - ويبقى قسم ثالث في أشكال الألفاظ الزائدة على أشكال بنيتها، ويعني به علم التصريف. وهذه الزوائد التي تطرأ على الألفاظ منها سوابق تأتي في أولها، ولواحق في آخرها، وأحشاء في وسطها.

كما يُعرِّج ببيان الأصل اللغوي لمصطلح النحو فيذكر أنه اسم صناعي نُقل إلى هذه الصناعة من الاسم اللغوي للشبه الذي بينهما عن طريق المجاز. فالنحو في كلام العرب هو القصد، ونحو الشيء هو جهته المقصودة، ولما كان هذا العلم يدل على مقاصد الكلام وأحشاء المخاطبات سُمي علم النحو. ومنهم من يسميه أدبا كما فعل الفارابي في كتابه "ديوان الأدب" لأنه واجب على المتعلم أن يتأدب به قبل الانتقال إلى تحصيل العلوم وإلا فهو سيء الأدب<sup>24</sup>. والنحو عنده نحوان: علمي، وهو المأخوذ عن الخليل وسيبويه من البصريين، والكسائي (ت189هـ) والفراء (ت207هـ) من الكوفيين، وتعليمي يكون باستعمال الحدود والرسوم والتمثيل. ويتشكل النحو التعليمي من نحو الألفاظ ونحو المعاني: فنحو الألفاظ يدرس أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف، أما نحو المعاني فهو الذي يتناول التراكيب. ونحو الألفاظ مقدم على نحو المعاني، لذلك استدعى النحو التعليمي نوعا ثالثا أطلق عليه اسم النحو الترتيبي الذي يتطلب البدء بالسيط من كل شيء قبل المركب.

## 3.7 التصرف في الأسماء والمستقيم منها والمائل:

التصرف عند سيبويه على صورتين: التعبير عن التغيرات الإعرابية التي تطرأ على الكلمة، وهذا هو الإعراب، أو التغيرات التي تقع في بنية الكلمة، وهو الصرف. ويعتمد ابن رشد ذلك مستعينا بمصطلحات يونانية وردت عند أرسطو، وبناء على ذلك، يجعل الاسم المتصرف ما لا يدخله إلا نوع واحد أو نوعان من الإعراب، فإن دخله نوع واحد - وهو الرفع - سُمي بالاسم المستقيم، وإن دخله نوعان من الإعراب - النصب والجر - سُمي بالاسم المائل، أما الاسم المبني فهو غير المتصرف. والشكل التالي يوضح هذا التصنيف<sup>25</sup>:



الشكل رقم (04): مخطط توضيحي لأنواع الاسم من حيث التصرف وعدمه

ولا يطلق على الاسم أنه مستقيم إلا ضمن تركيب في جملة، وهو المبتدأ والخبر والفاعل والتوابع الأربعة. وكذلك الاسم المائل وهو مختلف المفعولات المنصوبة وكذا المجرور من الأسماء<sup>26</sup>.

والحق أن ابن رشد استطاع أن يوظف مصطلحات يونانية بشيء من التعديل في مفاهيمها خدمة للنحو العربي بما تقتضيه الصناعة التي سعى إلى تحقيقها.

## 8. الخاتمة:

يتبين لنا من هذا العرض أن ابن رشد لم يرض لنفسه سلوك منهج التقليد في التأليف في ميدان النحو، بل فضل أن يطلق مشروعاً قائماً على التجديد والإصلاح ومراعاة مبدأ التيسير للقضاء على مظاهر الاستغراق والغموض التي يجدها المتعلمون في هذا المجال. ولبلوغ الهدف المرجو من ذلك فإن اعتماد الطريقة الصناعية حتمية لا بد منها حتى يتجنب محاولات هدم الأسس التي يقوم عليها النحو العربي من جهة، ويتجنب الوقوع في سوء التصنيف الذي عليه بعض النحويين من جهة ثانية، ذلك لأن مشكلة النحو ليست في مادته وبنيتها، ولكنها في منهجية تأليفه وطريقة تلقيه.

وعليه، انطلق المشروع الرُّشديُّ في إعادة تأسيس النحو على المجرى الصناعي الذي يُراعي ترتيب القوانين انطلاقاً من الكليات قبل الخوض في الجزئيات، مع إمكان الاكتفاء بالضروري من كل ذلك متى اقتضت الأمور عدم الحاجة إلى التفصيل.

وترتب عن ذلك تبلور فكرة القوانين النحوية ذات الطابع العام الصالح لكل الألسنة، وقد رأينا كثرة التذكير والتأكيد في مواضع مختلفة من الكتاب على أن من الكليات المعروضة في هذا العلم ما هو مشترك بين الناس جميعاً، وبهذا تتقاطع رؤية ابن رشد مع ما تأصل في الدرس اللساني الحديث في هذه المسألة.

ولم يكن التقاطع بين فكر ابن رشد وما استقر في اللسانيات الحديثة عند هذه النقطة فحسب، بل استمر في نقاط أخرى حيث تجلّى في الملمح البنوي الذي ساد أثناء دراسته لأشكال الألفاظ المفردة، وفي اهتمامه المبكر بطرائق تعليم المادة النحوية للناطقين بلغتها والناطقين بغيرها كذلك.

وبعقلية المفكر الذي لا يعترف بالحدود استعان فيلسوف قرطبة بالمنطق اليوناني لخدمة مشروعه وإخراجه في صياغة تلتزم قواعد المنهج العلمي، مع اقتراض بعض المصطلحات والإبداع فيها باستعمالها وفق ما يخدم الغرض المطلوب دون أدنى حرج من مخالفة واضعيها الأوائل مثلما فعل مع استخدامه لمصطلحي الاسم المتصرف والاسم غير المتصرف.

تلك جملة النتائج التي توصل إليه البحث، ويبقى كتاب "الضروري في صناعة النحو" بحاجة إلى مزيد من النظر والتحليل قصد استكشاف ما حواه من مقاصد.

## 9. الهوامش:

- 1- ينظر: ابن جلجل، سليمان بن حسان، طبقات الأطباء والحكماء، تح فؤاد سيد، 1985، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ص 68، 69.
- 2- ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، 2012، موفم للنشر، الجزائر، ص40.
- 3- ينظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، 1985، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ص234.
- 4- القفطي، علي بن يوسف، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح أبو محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986، ط1، ج3 ص149.
- 5- ابن رشد، أبو الوليد، الضروري في صناعة النحو، تح منصور علي عبد السميع، 2010، الصحوة للنشر والتوزيع، ط1، ص21.
- 6- ينظر: المرجع نفسه، ص 22.
- 7- المرجع نفسه، ص162.
- 8- المرجع نفسه، ص232.
- 9- ينظر: دبة، الطيب، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، 2019، ط2، مطبعة رويغي، الأغواط-الجزائر، ص84.
- 10- الضروري في صناعة النحو، ص97.
- 11- ينظر: المرجع نفسه، ص123.
- 12- المرجع نفسه، ص123.
- 13- ينظر: المرجع نفسه، ص231.
- 14- المرجع نفسه، ص97.
- 15- ينظر: المرجع نفسه، ص98.
- 16- ابن حزم، علي بن أحمد، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تح عبد الحق التركماني، 2007، ط1، دار ابن حزم، بيروت، ص332.
- 17- المرجع نفسه، ص427.



- 18- ينظر: عابد الجابري، محمد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، 2002، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، العدد 49، ص173.
- 19- الضروري في صناعة النحو، ص103.
- 20- الفارابي، أبو نصر، إحصاء العلوم، تح عثمان محمد أمين، 1931، مطبعة السعادة، ص05.
- 21- المرجع نفسه والصفحة.
- 22- ينظر: الضروري في صناعة النحو، ص ص 105، 106.
- 23- ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، البنى النحوية العربية، 2016، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص12.
- 24- ينظر: الضروري في صناعة النحو، ص99.
- 25- ينظر: حرنافي، سمية، 2019-2020، المصطلح النحوي عند ابن رشد من خلال كتابه الضروري في صناعة النحو -دراسة وصفية تحليلية، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2، الجزائر، ص334.
- 26- أحمد السيد، محمود، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 84، الجزء 3، ص637.

## 10. المراجع:

1. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح إبراهيم السامرائي، 1985، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.
2. ابن جلجل، سليمان بن حسان، طبقات الأطباء والحكماء، تح فؤاد سيد، 1985، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.
3. ابن حزم، علي بن أحمد، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، تحقيق عبد الحق التركماني، 2007، ط1، دار ابن حزم، بيروت.
4. ابن رشد، أبو الوليد، الضروري في صناعة النحو، تح منصور علي عبد السميع، 2010، ط1، الصحوة للنشر والتوزيع.
5. أحمد السيد، محمود، ابن رشد والضروري في صناعة النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 84.
6. الحاج صالح، عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، 2012، موفم للنشر، الجزائر.

7. الحاج صالح، عبد الرحمن، البنى النحوية العربية، 2016، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.
8. حرنافي، سمية، 2019-2020، المصطلح النحوي عند ابن رشد من خلال كتابه الضروري في صناعة النحو -دراسة وصفية تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2.
9. دبة، الطيب، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية إستمولوجية، 2019، ط2، مطبعة رويغي، الأغواط-الجزائر.
10. عابد الجابري، محمد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2002، الرباط، العدد 49.
11. الفارابي، أبو نصر، إحصاء العلوم، تح عثمان محمد أمين، 1931، مطبعة السعادة.
12. القفطي، علي بن يوسف، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح أبو محمد أبو الفضل إبراهيم، 1986، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.